الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مناقصة من «البترول» لشراء غاز مسال تسليم يونيو المقبل

رويترز: قال مصدران في قطاع الغاز، أمس الثلاثاء، إن مؤسسة البترول الكويتية طرحت مناقصة تطلب فيها شحنة من الغاز الطبيعي المسال للتسليم في يونيو 2018. وأوضح مصدران لـ «رويترز» أن الشحنة المطلوبة للتسليم بميناء محدد في 29 أو 30 يونيو المقبل. وتغلق المناقصة في 10 مايو الجاري، على أن تظل العروض سارية لذلك اليوم الثلاثاء.

وسط تآكل الاحتياطي العام وزيادة الفائدة على السندات الدولية

الصكوك.. طريق إجباري لتمويل عجز الموازنة

محمود صبحي

يبدو أن الاقتصاد الكويتي على مقربة من أن يشهد أداة تمويلية جديدة للدين الحكومي وهي الصكوك الإسلامية في ظل حاجة الحكومة إلى بديل تمويلي لعجز الموازنة وتصاعد مجموعة من العوامل التي تدفع الحكومة إلى الإسراع بإنهاء قانون الصكوك وتحديد ضمانات إصدارها من الأصول السيادية.

وأبرز العوامل التي تضغط على الحكومة لسرعة الانتهاء من قانون الصكوك:

- ارتفاع العائد على السندات الكويتية الدولية بضغط من زيادة الفائدة على السندات الأميركية.
- الحاجة إلى توجيه تخمة السيولة لدى القطاع المصرفي لتمويل المشروعات التنموية بدلاً من تمويل عجز الموازنة.
- توقعات استمرار عجز الموازنة خلال السنوات المقبلة والحاجة إلى إيجاد بدائل تمويلية لجانب السندات.
- الكويت تبقى الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تدخل سوق الصكوك المتنامي عالميا.

وكان ديوان المحاسبة قد أوصى الحكومة في تقريره الدوري الثاني الصادر الشهري الماضي حول الاستدانة الحكومية من الخارج في صورة سندات دولية بضرورة سرعة الانتهاء من المشاورات حول إصدار الصكوك والتي استمرت طوال العامين الماضيين.

الصكوك في 2018

توقعت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» في تقرير لها ان تلجأ الحكومة الكويتية الى إصدار صكوك سيادية كأحد البدائل القوية للاستدانة خلال 2018 وذلك بعد اقرار مجلس الأمة الكويتي لقانون الدين العام ورفع سقف الاستدانة إلى 25 مليار دولار ولمدة زمنية بحد أقصى 30 عاما خلال الأسابيع المقبلة.

وقال التقرير ان الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تلجأ حكومتها حتى الآن للاستدانة من خلال إصدار صكوك إسلامية على الرغم من الإعلان عن نية الحكومة اللجوء الى الصكوك العام الماضي.

«موديز» تتوقع إصدار الصكوك خلال 2018 لتلحق الكويت بقطار الدول الخليجية

تعتبر بدائل تمويلية متميزة لمشروعات خطة التنمية 2035

الأملاك الحكومية والمشروعات والعقود النفطية ضمانات لإصدار الصكوك

26 جهة حكومية تملك عقارات وأراضي بـ 14,6 مليار دينار تصلح ضمانا للإصدار

وتوقع التقرير ان تصل قيمة إصدارات الدين الكويتي السيادي خلال العام الحالي إلى 4,2 مليارات دولار ما يقارب 3,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت والذي يقارب 40 مليار دينار سنويا (قرابة 130 مليار دولار).

زيادة التكلفة

تزداد تكلفة الاقتراض من الخارج من خلال السندات الدولية بزيادة الفائدة على السندات الأميركية والتي تعتبر المؤشر التي يتم القياس على أساسها. وخلال العام 2017 زاد الفيدرالي الأميركي الفائدة على السندات الأميركية 3 مرات بإجمالي 0,75٪.

وتشير التوقعات الى زيادة محتملة في الفائدة على السندات الأميركية خلال العام الحالي 3 أو 4 مرات في إشارة الى توقع زيادة في العائد على السندات الأميركية بـ 1٪ على الأقل خلال 2018.

وبذلك تكون السندات الكويتية الدولية الصادرة في مارس من العام الماضي قد زادت الفائدة عليها 1,75٪ ما يزيد عن نصف العائد الذي دفعته الكويت وقت الإصدار.

ضمانات الصكوك

تعتمد ضمانات الصكوك على الهدف من إصدارها، حيث ان الصكوك المصدرة لتمويل مشروعات التنمية لابد ان يكون المشروع أو جزءا منه ضمانا للصكوك المصدرة، أما اذا تم إصدارها بهدف تمويل العجز فالضمان إما أملاك حكومية أو عقود نفطية مستقبلية تضمن.

وتمثل ملكية الحكومة من أملاك عقارية واحدة من الطروحات التي يمكن الاعتماد عليها في حال التوصل لإصدار صكوك.

وذكر تقرير لديوان المحاسبة ان هناك 26 جهة حكومية قامت بحصر ممتلكاتها العقارية القابلة لان تكون ضمانا لإصدار الصكوك في حين نفت الهيئة العامة للاستثمار إمكانية ان تكون أي من صكوكها قابلة للدخول كضمان لإصدار الصكوك.

وتبلغ إجمالي قيمة الملكية العامة من العقارات والأراضي 14,6 مليار دينار (ما يقارب 49 مليار دولار) مقسمة إلى 9,5 مليارات دينار قيمة الأراضي الفضاء و5,1 مليارات دينار قيمة العقارات والتي يصل معدل اهلاكها 125 مليون دينار سنويا بحسب الحساب الختامي الصادر عن وزارة المالية للعام المالي 2016/ 2017.

مشروع قانون

كانت «الأنباء» قد نشرت المسودة الأولى لمشروع قانون الصكوك الإسلامية السيادية، الذي يتضمن إعطاء الحق للحكومة في الاستدانة لتمويل عجز الموازنة بإصدار صكوك برهن أصول سيادية للدولة لصالح حاملي الصكوك أو الالتزام ببيع النفط مقدما طوال مدة الصك أو برهن مشروع تنموي.

وأبرز المواد التي اشتمل عليها القانون وضع محددات تؤمن الأصول السيادية ومشروعات التنمية المرهونة والمملوكة جزئيا مقابل إصدار الصكوك بأن تكون ملكية الدائنين على المشاع، فلا يجوز لهم البيع أو الرهن أو الحجز عليها بأحكام قضائية، وإن كان لهم حق الاطلاع على جدوى المشروع الذي يتم تمويله والمشاركة في الأرباح.

وتكون وزارة المالية مسؤولة عن ترتيب الإصدار من خلال أي من بنك الكويت المركزي أو الهيئة العامة للاستثمار.

تمويل العجز

مع إعلان الحكومات عن عجز في موازناتها يبقى السؤال الأهم كيف سيتم التمويل. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية مولت الكويت العجز من الاحتياطي العام الذي تكون من فائض الميزانية الحكومية في الأعوام الماضية إضافة الى إصدار سندات دولية.

ونجحت الكويت في مارس من العام الماضي في إصدار سندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار مقسمة الى شريحتين، الأولى بقيمة 3,5 مليارات دولار لأجل 5 سنوات بعائد 75 نقطة أساس فوق السندات الأميركية بما يعادل 2,75٪ (قابلة للزيادة الليلة حالة رفع الفيدرالي الفائدة) والشريحة الثانية بقيمة 4,5 مليارات دولار لأجل 10 سنوات بعائد 100 نقطة أساس فوق السندات الأميركية بما يعادل 3٪ وقت الإصدار.

وكانت وزارة المالية قد أعلنت نهاية يناير الماضي عن موازنة العام المالي الجديد 2018ـ 2019، بإيرادات متوقعة 15 مليار دينار بزيادة 12٪ وحجم إنفاق مقدر بنحو 20 مليار دينار ليبلغ العجز المتوقع للعام المالي الجديد نحو 6,5 مليارات دينار بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة.

للمرة الأولى منذ نوفمبر 2014

النفط الكويتي يكسر حاجز 70 دولاراً

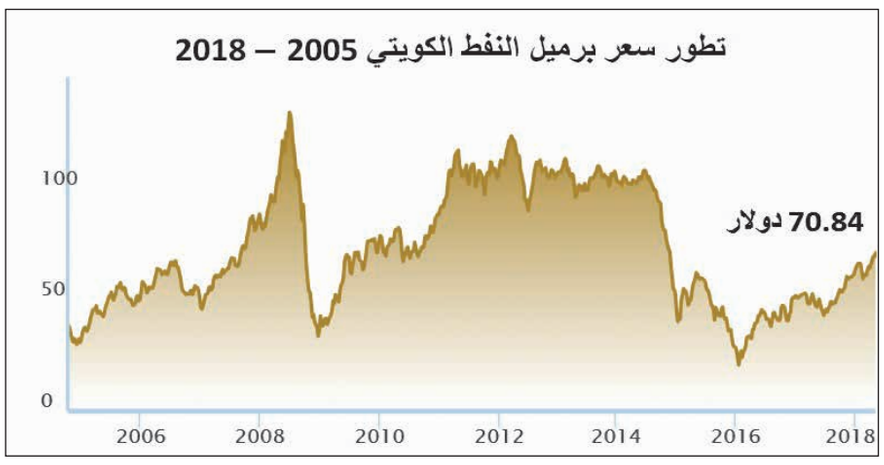

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2,7٪ رابحا 1,83 دولار بجلسة واحدة ليصل إلى 70,84 دولارا للبرميل بحسب الأسعار المعلنة من مؤسسة البترول الكويتية.

وبذلك، يكون النفط الكويتي قد كسر حاجز 70 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ 3 سنوات ونصف السنة عندما هبط من تلك المستويات في نوفمبر 2014.

وكانت أسعار النفط تعرضت لتراجعات قوية هبطت بها من مستويات 120 دولارا في يونيو 2014 إلى أقل من 70 دولارا في أقل من ستة أشهر. فيما لم تستطع الأسعار الوصول الى تلك المستويات بعد ذلك وعلى مدار أكثر من 3 سنوات بين صعود وهبوط.

وفي أسواق النفط العالمية وبعد ان شهد سعر الخام الأميركي ارتفاعا، وصل الى 70,14 دولارا للبرميل في تعاملات الاثنين لأول مرة منذ نوفمبر 2014 الا انه عادل للتراجع أمس الى 70 دولارا نتيجة انتظار قرار الرئيس ترامب حول الاتفاق النووي الايراني.

وارتفع خام برنت إلى مستوى 76 دولارا في ظل تزايد المخاوف من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران وإعادة فرض العقوبات على طهران إضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في فنزويلا ما يهدد إمدادات النفط الخام.

وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أبريل، نحو 66,9 دولارا للبرميل، وهو يزيد بنحو 16,9 دولارا للبرميل، أي ما نسبته نحو 33,8٪، عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 50 دولارا للبرميل، وأيضا يزيد بنحو 21,9 دولارا عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 45 دولارا بحسب تقرير الشال.

لبناء وصيانة وصلة جديدة من الطريق الإقليمي

«الغانم انترناشونال» تفوز بمناقصة بـ 262 مليون دولار

محمود عيسى

وافق الجهاز المركزي للمناقصات العامة على ترسية عقد بقيمة 79,25 مليون دينار (262 مليون دولار) على شركة الغانم انترناشونال للتجارة والمقاولات لبناء وصيانة وصلة جديدة من الطريق الإقليمي في جنوب الكويت، ولكن لم يتضح بعد ما إذا كان العقد النهائي قد تم توقيعه بين الشركة ووزارة الأشغال العامة صاحبة المشروع التي علقت ترسيات عقود مشروعات الطرق في وقت سابق من هذا العام.

وقالت مجلة ميد ان الطريق المقرر سيصل بين تقاطع طريق السالمي وتقاطع النويصيب القريب من الحدود الكويتية ـ السعودية.

وأضافت المجلة ان نطاق العمل في المشروع يشمل أربعة تقاطعات ودوارين، وتقاطعين كاملين كل منهما بمستويين بالإضافة إلى جسر لعبور المشاة.

وكانت المجلة قد ذكرت في أبريل الماضي ان الوزارة وضعت ثلاثة مشاريع طرق على الأقل على قائمة الانتظار في ضوء المراجعة المستمرة لمهام الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

تجدر الإشارة الى أن الهيئة أنشئت في عام 2014 لتتولي مسؤولية تخطيط وإدارة وتشغيل جميع أصول النقل البري في البلاد، ومع ذلك، يجري استعراض الوظائف الموكولة إليها بسبب التعقيدات في هذه الوظائف التي تتداخل مع العديد من مهام المؤسسات الحكومية الأخرى بما في ذلك وزارة الداخلية وبلدية الكويت ووزارة شؤون الخدمات الحكومية.

وكانت الكويت قد بدأت نقل مهام التخطيط والإدارة وجميع العمليات المتعلقة بالنقل البري من وزارة الأشغال العامة ووزارة الاتصالات إلى هيئة الطرق في الفترة بين عامي 2016 و2017، واكتسبت عملية النقل زخما العام الماضي عندما تم تحويل اختصاصات المشروع الوطني لسكة الحديد التي تبلغ تكلفتها مليارات الدولارات ومشروعات الشراكة الحضرية الأخرى بين القطاعين العام والخاص من وزارة الاتصالات إلى الهيئة.

في 2017 مقابل عجز بـ 1,5 مليار دينار العام السابق

2,15 مليار دينار فائضا بالحساب الجاري الكويتي

أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات الكويتي لعام 2017 الصادرة عن بنك الكويت المركزي تسجيل فائض بالحساب الجاري بلغ نحو 2,15 مليار دينار، مقابل عجز بلغ نحو 1,52 مليار دينار خلال العام السابق.

ويرجع الفائض في الحساب الجاري إلى زيادة فائض كل من الميزان السلعي، وفائض حساب الدخل الأساسي من جهة، وانخفاض عجز حساب الدخل الثانوي من جهة أخرى بحسب البيان الصحافي الصادر عن بنك الكويت المركزي أمس.

يذكر أن الفائض في الحساب الجاري بصفة أساسية يعكس ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بمعدل أكبر من معدل ارتفاع قيمة الواردات السلعية، بما أدى إلى ارتفاع فائض الميزان السلعي، لتصل قيمته خلال عام 2017 إلى نحو 7,7 مليارات دينار، مقارنة بنحو 5,9 مليارات دينار، بالإضافة إلى ارتفاع العجز في حساب الخدمات خلال 2017 بـ 877 مليون دينار وبنسبة 14,5٪ ليصل بعجز 6,05 مليارات دينار خلال العام السابق. وأظهرت بتطورات الحساب المالي أن هناك تدفقا صافيا إلى الخارج بلغت قيمته نحو 6,5 مليارات دينار، مقابل تدفق صاف إلى الداخل بلغ 1,78 مليار دينار لـ 6,9 مليارات دينار مقارنة خلال العام السابق.

لبنك «فاكيف كاتاليم» التركي

«KIB» و«وربة» مديرا ترتيب مرابحة بـ 246 مليون دولار

نجح بنك فاكيف كاتاليم التركي في الحصول على تسهيل تمويل مرابحة مشترك ثنائي العملة بقيمة 246 مليون دولار (أو ما يعادلها).

وتم التوقيع على هذا التسهيل في 30 ابريل 2018، وهو أول معاملة لبنك فاكيف كاتاليم في سوق التمويل المشترك.

وتم تعيين كل من بنك ABC، والإمارات دبي الوطني كابيتال، وبنك أبوظبي الأول، و«KIB»، وبنك المشرق، وبنك الشارقة الإسلامي، وبنك ستاندرد تشارترد، وبنك وربة بصفتها مديري الترتيب الاوليين ومديري سجل الاكتتاب المكلفين بترتيب التمويل المشترك الذي تم إطلاقه بمبلغ 150 مليون دولار.

وكان بنك ABC المنسق الحصري لهذا التمويل بينما كان بنك أبوظبي الأول وكيل الاستثمار.

وتلقى هذا التسهيل استجابة قوية من السوق بمشاركة 13 مؤسسة من البحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وألبانيا، والمملكة المتحدة.

وبسبب تجاوز حد الاكتتاب بقدر كبير، قرر بنك فاكيف كاتاليم زيادة حجم التسهيل إلى 246 مليون دولار (أو ما يعادلها).

وتم ترتيب هذا التسهيل كمرابحة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لأجل يبلغ 370 يوما.

وقد أتاح هذا التسهيل لبنك فاكيف كاتاليم الفرصة لتوسيع قاعدة تمويله وتنويعها، وتطوير علاقات مصرفية جديدة، وسيستخدم العائدات لتوسيع أنشطته التمويلية في تركيا.

أخبار البورصة

50٪ زيادة في خسائر «منشآت»

زادت خسائر شركة منشآت بالربع الأول من العام الحالي بنسبة 50٪ على أساس سنوي لتصل إلى 1,59 مليون دينار، مقابل خسائر بقيمة 1,06 مليون دينار للربع الأول من العام 2017، وذلك بحسب افصاح الشركة لبورصة الكويت أمس. وقالت «منشآت» في بيانها للبورصة ان ارتفاع خسائر الفترة يعود إلى ارتفاع الخسائر الناتجة من حصة في نتائج شركات زميلة، وزيادة المصاريف العمومية والإدارية، وارتفاع تكاليف التمويل، وزيادة الخسائر من تحويل عملات أجنبية، وارتفاع الزكاة والضرائب الأجنبية.

«الخليجي» يوقّع على حوالة بـ 34,5 مليون دينار

أعلنت شركة بيت الاستثمار الخليجي عن التوقيع على حوالة حق لمديونية الشركة والبالغة 34,55 مليون دينار من البنك الدائن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى شركة «جي أي إتش للتمويل».

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية امس ان التوقيع على حوالة المديونية ليس له أثر حالي على المركز المالي لـ «الخليجي».

1,04 مليون دينار أرباح «أجيال» بالربع الأول

تراجع أرباح شركة أجيال العقارية الترفيهية بالربع الأول من العام الحالي 4,6٪ على أساس سنوي. بحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس. وبلغت أرباح الربع الأول 1,04 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 1,09 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي.